الفصل الأول
مدخل الدراسة

مقدمة الدراسة :

تحتاج المجتمعات البشرية فى تقدمها وازدهارها عبر العصور إلى جهود كافة أبنائها على اختلاف مراحلهم العمرية ذكورا كانوا أو إناثا ، شبابا كانوا أو شيوخا ، فمثلما يحتاج المجتمع البشرى إلى سواعد الشباب وقوتهم وإبداعاتهم الخلاقة فهو فى حاجة ماسة أيضا إلى خبرات وعقول وأفكار وتجارب المسنين ، وهذا يعنى أن لكل فرد من أفراد المجتمع أهميته الخاصة ودوره الفعال وفقا لقدراته وإمكاناته فى بناء المجتمع الذى يعيش فيه .

وبذلك تعتبر فئة المسنين شريحة عمرية من شرائح المجتمع، لها من القيمة والتجارب والخبرات والأدوار التى يستطيع المسنون من خلالها الإسهام فى بناء المجتمع ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا .

وقد وقع الوعى بقضية الشيخوخة وكبر السن كقضية ذات أهمية كبيرة ، وذلك بعد أن تعاظم الإحساس بتزايد أعداد هذه الفئة العمرية يوما بعد يوم نتيجة لارتفاع مستوى الصحة الوقائية والبنائية ، وتحسن ظروف الحياة الأخرى، الاجتماعية والثقافية ، والغذائية والسكنية ، وكلها عوامل تزيد من ارتفاع متوسط عمر الإنسان، وتزيد من مقاومة الفرد المسن للأمراض وتعطيه فرصة أفضل لاستكمال نصيبه من العمر(فيليب رايت ١٩٨٢: ٢) ، (***على كمال ، ١٩٨٨ :٦٩٢)*** ، وهو الأمر الذى أدركه المجتمع الدولى ممثلا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة التى أكدت على ضرورة توجيه الانتباه على الصعيد العالمى إلى المشاكل الخطيرة التى يعانى منها هذا الجزء المتزايد من سكان العالم ، ألا وهو قطاع المسنين ، فقد أوردت أحدث الاحصاءات الدولية أن عدد المسنين الذين تبلغ أعمارهم سن الستين فما فوق هم أسرع فئات السكان تزايدا فى العالم ، ففى حين ينتظر أن يبلغ مجموع سكان العالم عام ٢٠٢٥ ثلاثة أضعاف ماكان عليه عام ١٩٥٠ توقع الأمم المتحدة أن يبلغ عدد من تزيد أعمارهم على الثمانين ، سبعة أضعاف ، وهذا يعنى أن الأشخاص فوق سن الستين ستبلغ واحدا من كل سبعة أشخاص عام ٢٠٢٥ م ،

بعد أن كان واحدا من كل اثنى عشر شخصا عام ١٩٥٠ ، وسوف تكون ظاهرة تشيخ السكان على أشدها فى البلاد النامية ، حيث ينتظر أن يصل الأشخاص فوق سن الستين عام ٢٠٢٥ م زهاء سبعة أضعاف ماكانوا عليه عام ١٩٥٠ ، عددهم حينئذ إلى (٨٠٠) مليون نسمة .

ففى عام ١٩٥٠ كان نصيب البلاد النامية من الأشخاص فوق سن الستين (٥٦ ٪) من عددهم فى العالم أما عام ٢٠٢٥ م فسوف ترتفع هذه النسبة إلى (٧٢ ٪) من عدد مسنى العالم. ***(رسالة اليونيسكو ، ١٩٨٢ : ١٧٨).***

وفى ضوء هذا النمو المتزايد لشريحة المسنين فى العالم أقرت هيئة الأمم المتحدة اعلان عام ١٩٨٢ عاما دوليا للمسنين ، وتم تشكيل أول جمعية عالمية للشيخوخة ، وتم وضع خطة عمل دولية للشيخوخة ، كان من أهم أهدافها : العمل على مواجهة التحدى الذى يمثله إزدياد عدد المسنين فى العالم عامة ، والبلدان النامية على وجه الخصوص ، وأن تلك المواجهة يجب أن تكون فى صالح المسنين أنفسهم، على أن يوجه جانب كبير منها نحو المسنين المتقاعدين عن العمل الأكثر صحة ونشاطا ، مما يساعد على الإيفاء بالكثير من حاجاتهم ويعزز من إمكاناتهم وقدراتهم على المشاركة فى الإنتاج بصورة تمكنهم من التفاعل مع المجتمعات التى يعيشون فيها ***(اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى ١٩٨٢، ٢).***

ورغم أن أقطار الوطن العربى تعتبر فى عداد البلدان الشابة وفقا لتقارير الأمم المتحدة ، ولا تمثل الشيخوخة فيها قضية حادة ، إلا أن الاتجاه نحو تحديد النسل وظهور الأسرة الصغيرة ، ونزول المرأة إلى سوق العمل فى مجال الإدارة ومجال الإنتاج وظاهرة النزوح إلى المدينة والأنماط المعمارية ذات المساحات الصغيرة فى مجال الإسكان وغلاء مستوى المعيشة ، أدى كل ذلك إلى تقويض الأسرة الممتدة التى كان المسنون يجدون فيها الاحترام والتقدير ويلقون فيها الحماية والرعاية والاهتمام ***(حفناوى عمايرية ١٩٨٢: ١٩) .***

أما اليوم فقد أصبحت الدولة تتحمل المسئولية فى رعاية المسنين بصورة او باخرى بحيث أخذت هذه الرعاية أشكالا متنوعة من التشريعات والقوانين و بناء وتشييد دور ومؤسسات الرعاية ، الى تقديم المساعدات المادية والعينية لفئات المسنين ***(محمد سيد فهمى ، ١٩٨٦ : ١٧٥)***.

وبهذا يكون وضع المسنين فى الوطن ا لعربى يشابه فى خطوطه العريضة للوضع السكانى السائد فى البلاد النامية فى جملتها ، الا أن الوطن العربى يتميز بصورة واضحة فى بعض الجوانب الحضارية ، والدينية والاقتصادية ، والاجتماعية ا لتى تنعكس على بعض أقطاره بصورة تؤثر على مجمل الوضع العام لكافة الفئات العمرية من المواطنين ، وعلى رأسهم فئة كبار السن على وجه الخصوص (حفناوى عمايريه ، ١٩٨٢ : ٢).

أما بالنسبة ***للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى*** فإنها تواجه فى الوقت الحاضر قضية مختلفة وهى ظاهرة صغر حجم عدد سكانها مقارنة بالمساحة العامة للدولة (اللجنة الشعبية العامة للتخطيط أ ، ١٩٨٥ : ٦٦).

فقد أوضحت أخر الاحصاءات السكانية أن عدد السكان فى الجماهيرية قد بلغ ٣,٦٤٢,٥٧٦ نسمة ، وأن الكثافة السكانية تصل الى (٢,٠٥) شخصا فى الكيلو متر المربع ، وأن المجتمع الليبى يعتبر عموما من المجتمعات الفتية حيث لازالت نسبه من تقل أعمارهم عن (١٥) سنة تشكل حوالى (٥١٪) من إجمالى عدد السكان وفقا لأخر تعداد سكانى عام ١٩٨٤، بينما أوضحت الأحصاءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادى والخدمى فى الجماهيرية أن السكان الناشطين اقتصاديا ، أو ما يطلق عليه اصطلاحا بالقوة البشرية ممن هم فى عمر (١٥) سنة فما فوق قد بلغ ١,٦٢٠,١٢٠ نسمة يساهم منهم فعليا فى الأنشطة الإقتصادية ، والخدمية المختلفة ٦٨٠٩٩٤ نسمة بنسبة (٤٢,٤ ٪) فقط من القوة البشرية الناشطة اقتصاديا*(مصلحة الاحصاء والتعداد ، ١٩٨٤ ، ٤٧ - ٥٥)* فإذا علمنا أن اعداد المسنين الذين تزيد أعمارهم على (٦٠) عاما فما فوق تبلغ ١٥٤,٨٠٠ نسمة بنسبة تصل الى ٤,٣٪ تقريبا من عدد السكان وفقا لأخر الاحصاءات السكانية ،وأن تقديرات مساهماتهم الاقتصادية وفقا لما أوردته تقديرات المساهمات فى خطة التحول

---

* يلاحظ الباحث بأن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق قد اجرت آخر تعداد سكاني سنة ١٩٩٥ وقد اعلنت النتائج المبدئية العامة لهذا التعداد حيث بلغ عدد السكان في الجماهيرية (٤,٤٠٤,٩٨٦) نسمة بينما لم يتم الاعلان عن النتائج التفصيلية لاعداد الفئات العمرية المتعددة الواقعة داخل وخارج القوة البشرية المسماة اصطلاحاً (قوة العمل) وذلك حتي فترة اتمام اجراءات طباعة هذه الاطروحة (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ١٩٩٥ :٢-٣).

تصل إلى ٣١,٣ ٪ من اعداد هذه الفئة العمرية *(اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ،ب ١٩٨٥ : ٧٤)* ، لعرفنا أن أهمية هذه الفئة العمرية من الناحية الاقتصادية تعتبر محدودة إذا ما قورنت بالفئات الأخرى ، إلا أن هذه الفئة العمرية رغم صغرها عدديا يمكن أن تساهم وفقا لقدراتها وخبراتها فى بناء المجتمع ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، خاصة وأن الجماهيرية فى حاجة ماسة إلى كل جهد من جهود أبنائها ، وهى تسير فى طريق التنمية لبناء مجتمع متطور وفقا لمقتضيات العصر . *(اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، جـ ١٩٨٥ : ٦٦)* ذلك أن سياسات التنمية فى الجماهيرية ، وما تتضمنه من برامج تعتمد على فلسفة أساسها تحقيق التقدم الاجتماعى ، وتوفير متطلبات الحياة ، وبناء الإنسان ، والعناية به فى جميع مراحله العمرية بما يمكنه من إشباع حاجاته المادية والمعنوية ، وبما يحقق له الشعور بالتوافق مع نفسه ، ومع بيئته التى يعيش فيها . *(الهيئة العامة للضمان الاجتماعى ، ١٩٨٠ : ٢٠)* .

من هذا المنطلق يمكن القول – بالنسبة للجماهيرية – أن المسألة المطروحة فيما يتعلق بالمسنين فى الوقت الراهن ليست المسألة الديموغرافية – على أهميتها – فى ظل ما تشهده الجماهيرية من تحولات اقتصادية وإجتماعية وثقافية سريعة وعميقة لا يمكن إلا أن تؤثر فى المواقع التقليدية التى كان يمثلها المسنون ، وأن مشكلة المسنين ليست مشكلة حماية أو رعاية فقط وإنما هى قضية اندماج ومشاركة وهذا لا يتأتى الا بضرورة الاهتمام بإشباع الحاجات الأساسية المادية ، والمعنوية لهذه الفئة العمرية وذلك فى ظل تعريف التنمية الشاملة التى يأمل المسنون بأن ينالوا قسطهم العادل من خلالها . *(اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، جـ ، ١٩٨٥ : ٢٢٧)* وهى تلك العملية التى تعتمد على التحريك العلمى والسياسى والجماهيرى المتفاعل والمنسق والمستمر الذى يسعى إلى إحداث تغييرات جذرية فى العلاقات الطبيعية لعوامل الإنتاج داخل الإطار الأساسى والاجتماعى والاقتصادى للمجتمع ، وذلك بقصد زيادة الإنتاج وتوزيع عوائده توزيعا عادلا بما يحقق فرصا متكافئة فى إشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان على مختلف مراحله العمرية. *(دارم البصام ، ١٩٨٢ : ١١)* .

وفى ضوء ماتمر به الجماهيرية من تحول سياسى ، واجتماعى ، واقتصادى بهدف استكمال البناء العصرى للدولة ، وفى سبيل تحقيق ذلك اعتمدت الجماهيرية الاستراتجية الآتية :

١- ضرورة تحول المجتمع العربى الليبى إلى مجتمع اشتراكى إنتاجى .

٢- الاستفادة من جميع الإمكانات البشرية المتاحة من المواطنين القادرين على العمل ودفعهم إلى المساهمة فى البناء والتطور من خلال تعليمهم وتدريبهم وإعادة التعليم والتدريب .

٣- الرفع من الكفاءة الإنتاجية من خلال دعم وسائل الإنتاج المختلفة .

٤-الاهتمام بالبحث العلمى وتنمية العلوم التقنية وانتهاج الأساليب العلمية المتطورة فى تنفيذ خطط ومشروعات التحول. (*صبحى قنوصى وآخرون ، ١٩٨٩ : ١٨-١٩*) .

ولقد جاءت التشريعات والقوانين الليبية فى مجال الاهتمام بالإنسان-على مختلف مراحله العمرية- وادماجه فى مجالات الحياة بالعمل والإنتاج إشباعا لحاجاته المادية والمعنوية متمشية ومعايير العصر وتطوراته .

أما فيما يتعلق بالمسنين فقد جاء قانون الضمان الاجتماعى رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ والقوانين المعدلة له ، مشجعا كل فرد من أفراد المجتمع على أداء واجبه وممارسة البذل والعطاء والإنتاج تحت مظلة الضمان الاجتماعى أينما كان ، حتى إذا بلغ السن المحددة للإحالة على المعاش أو سقط عاجزا عن العمل كفل له القانون حقوقه ، وأشبع حاجاته ، وذلك بعد أن خول القانون للمضمونين تحت مظلة الضمان مقولة (معاشات دائمة لا مكافئات مقطوعة تصرف مرة واحدة) ***(اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعى ، ١٩٨٠ : ٦٠ - ٦١)*** .

وفى ضوء ذلك أيضا صدرت العديد من القوانين التى تنظم ميادين العمل فى الجماهيرية وتخلق فرصا جديدة أمام أبناء الشعب القادرين على العمل ، كل حسب قدراته وامكاناته فى ضوء احتياجات الدولة لذلك ، بحيث تم تنظيم الفئات العاملة من القوة البشرية وفقا لقانون العمل وقانون الخدمة المدنية ، وقانون الضمان الاجتماعى كما يلى :

١- الموظفون العموميون بأمانات (وزارات) وهيئات ومؤسسات الدولة وسائر الجهات العامة والوحدات الإدارية والهيئات والمؤسسات .

٢- الشركاء فى المنشآت الإنتاجية التى ينطبق عليها نظام الشركاء .

٣- العاملون لحساب أنفسهم فى المهن الحرة أو الحرف كالتجارة (نظام الموزعين الأفراد) أو الزراعة أو الصناعة أو غير ذلك من الأعمال . ***(اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعى ، ١٩٩٣ : ٥٥٣)*** .

فبالنسبة للموظفين العاملين وفقا لقانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٦ اقتضى المشرع تحديد سن انتهاء العمل الذى يستحق عندها معاش الشيخوخة كقاعدة عامة(٦٥) سنة ميلادية كاملة فيما يتعلق بالمضمونين من الرجال أيا كانت وظائفهم أو أعمالهم ، وهى السن المحددة أساسا فى قانون التقاعد الليبى الصادر ١٩٦٧ والقوانين المعدة له ،كما نصت المادة ١٣ من قانون الضمان الاجتماعى لسنة ١٩٨٠ فقرة (جـ) على أنه يجوز لمن بلغ السن المذكورة أن يستمر فى جهة العمل مع عدم الاخلال بالشروط المقررة قانونا للبقاء فى العمل ، ومن ذلك شرط اللياقة الصحية ، وفى حالة الرجوع إلى العمل لايستحق المضمون معاش الشيخوخة عند ما تنتهى خدماته جميعا . ***(أمانة الضمان الاجتماعى ، ١٩٨٠ : ١٦،١٧)*** .

إلا أن التعديلات الجديدة التى ظهرت مع صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٩بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعى استهدفت تعديل سن الإحالة على المعاش واستحقاق معاش الشيخوخة للمشتركين من العاملين وفقا لقانون الخدمة المدنية الليبى وذلك بأن أصبحت (٦٢) سنة ميلادية كاملة بدلا من(٦٥) سنة مماجعل هذه الفئة العمرية تواجه مشكلة التقاعد عن العمل قبل موعدها الافتراضى بفترة زمنية غير قصيرة بغض النظر عن رغبة أفرادها فى الاستمرار فى العمل ، وقدراتهم ، وحاجاتهم للعودة إليه . هذا بالإضافة إلى أن الفقرة (جـ) من المادة (١٣) من التعديلات الجديدة قد أوردت بأنه لايجوز مد مدة الخدمة أو إعادة التعيين بعد بلوغ سن انتهاء الخدمة المحددة وفقا لأحكام القانون ***(اللجنة الشعبية بصندوق الضمان الاجتماعى ، ١٩٨٩ : ٦٧)*** .

ومن هنا برزت مشكلة التقاعد عن العمل كمشكلة لها دلالتها وأبعادها النفسية والاجتماعية والاقتصادية لدى المحالين على المعاش من العاملين فى مجال الوظيفة العمومية مما دفع بالكثير منهم ممن لديهم الرغبة فى العودة ، إلى للعمل ، إلى الإقدام على تعديل تواريخ ميلادهم عن طريق المحاكم والجهات القضائية وذلك بعد عرض أنفسهم على الطب الشرعى والحصول على أحكام قضائية بتعديل العمر إلى أقل من السن المحددة للإحالة على المعاش لعدد معين من السنوات ، وذلك حتى يمكنهم الاستمرار فى العمل بناء على المدة التى قررها الحكم القضائى والطب الشرعى وفقا لكل حالة تقاعدية.

وتشير الرغبة فى العودة إلى العمل بعد سن الاحالة إلى التقاعد وفقا لهذا الأسلوب إلى شعور المتقاعدين بأن العودة إلى العمل فى ذاتها تشبع لديهم الكثير من الحاجات المادية والمعنوية التى قد تختلف باختلاف المتقاعدين أنفسهم كل حسب حاجته لذلك، سواء كانت هذه الحاجة اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية . ***(عبدالرحمن عيسوى ، ١٩٨٤ : ٢٨١) ، (عبدالعزيز القوصى ، ١٩٧٥ : ٢٨٤) .***

وبذلك يمكن القول بأن مشكلة التقاعد عن العمل من المشكلات الرئيسة التى يتعرض لها العاملون فى المجال الوظيفى فى العصر الحديث ليس فى ليبيا وحدها بل فى دول العالم أجمع ، وذلك نتيجة لما تفترضه قوانين العمل وقوانين التقاعد بأن الأفراد الذين بلغوا سن الإحالة على المعاش قد دخلوا بذلك مرحلة الشيخوخة بكل ما تعنيه هذه المرحلة من معاناة وقصور وتدنى على المستوى البيولوجى أو الصحى ، وذلك بناء على الاتجاهات أو المعتقدات الشائعة فى المجتمع حول هذه المرحلة العمرية حيث يتم التعامل مع هذه المعتقدات كما لو كانت أشكالا من المعرفة الثابتة .

وكما هو الحال بالنسبة للأفراد جميعا يميل المسنون أنفسهم الى تبنى معتقدات المجتمع تجاههم على أنها معتقدات صحيحية مما يترتب عليه أن يعتنق المسنون أنفسهم كثيرا من الأفكار السلبية التى يعتنقها المجتمع حول الشيخوخه بما يتفق مع توقعات الآخرين ***(برايت Brait ١٩٨٦ : ٣١٠).***

وفى هذا الشأن تشير تقارير الجمعية العالمية للشيخوخة ١٩٨٢ بأن مثل هذا الحكم بالتقاعد الاجبارى يتضمن تعسفا كبيرا على كثير من المحالين إلى التقاعد وخاصة تلك الحالات التى لازالت تتمتع بالنشاط ، والحيوية ، والقدرة على ممارسة العمل والإنتاج ، وتحمل المسؤليات . ***(الجمعية العالمية للشيخوخة ، ١٩٨٢ : ٢٧)، (عالم الفكر ، ١٩٧٥ : ٢٠).***

ويقرر بيرين Birren ، ١٩٨٠ بأن مرحلة كبر السن ليست الا مرحلة طبيعية من مراحل دورة الحياة لدى الفرد ، وعمله ، وخبراته ، وأن نفس الحاجات والقدرات والطاقات تسود عادة طوال فترة الحياة ***(بيرين Birren ، ١٩٨٠ : ٢١٤)*** .

ويرى بعض علماء النفس بأنه حسبنا الرجوع إلى تاريخ البشرية للتحقق من صدق مقولة شيشرون ، Ciceron قديما، من أن جلائل الأعمال لم تكن فى يوم من الأيام وليدة القوة الجسمية ، أو الرشاقة البدنية ، بل كانت وليدة المشورة والخبرة والتجربة والحكمة وكل هذه المزايا لا تتأتى إلا مع التقدم فى العمر . ***(عبدالحميد حمادة ، ١٩٩٠ : ٤)*** .

وإذا اتجهنا إلى فئات العمل الأخرى من القوة البشرية العاملة من الليبين تطالعنا فئتا العاملين فى مجال الشركاء ، والعاملين لحساب أنفسهم ، وهما أكثر حظا من فئة العاملين فى مجال الوظيفة العامة ، ويتمثل ذلك فى عدم وجود سن محددة يتوقف عندها العاملون فى هذين المجالين ، بل يستمر الفرد فى العمل طوال حياته تحت مظلة الضمان الإجتماعى ، حتى إذا ما عجز عن العمل كفل له القانون حقوقه وأشبع حاجاته ، أما فى حالة الوفاة فإن كافة حقوقه ترجع لأسرته التى يقوم قانون الضمان الاجتماعى بكفالتها وحمايتها .

والعاملون فى مجال الشركاء هم جميع الأفراد العاملين بالوحدة أو المنشأة الانتاجية على اختلاف تخصصاتهم ، ويطبق فى حقهم نظام (شركاء لا أجراء) محاسبيا على أساس التوزيع بين عنصرى العمل (الجهد البشرى ووسيلة الإنتاج) بعد استرداد قيمة المادة الخام ، وأدوات الإنتاج ، ويستهدف هذا النظام الغاء الأجرة ، وتحرير العاملين فى هذا المجال من عبوديتها وزيادة الإنتاج كما وكيفا . ***(صبحى قنوص وآخرون ، ١٩٨٩ : ٢١٤ - ٢١٥)*** .

أما العاملون لحساب أنفسهم ، فهم مجموعة العاملين من أصحاب المهن ، والحرف الحرة الذين لا يعملون لدى الغير ،وكذلك أصحاب الأعمال الزراعية ، أو الصناعية أو غيرها التى لا يطبق فيها نظام الشركاء ، ويعتبر العاملون لحساب أنفسهم من المضمونين تحت مظلة الضمان الاجتماعى كغيرهم من الفئات العاملة فى المجالات الأخرى ، ولا يتوقف العاملون فى هذا المجال عن العمل طوال حياتهم ، حتى إذا ما عجز الفرد منهم عن العمل كفل له القانون حقوقه الضمانية فى المعاش وأشبع حاجاته ، أما فى حالة الوفاة فإن كافة حقوقه ترجع لأسرته التى يقوم قانون الضمان الاجتماعى بكفالتها وحمايتها ***(اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعى ، ١٩٨٩ : ٦١).***

وحتى يتمكن أفراد الفئات المذكورة من المسنين من القيام بأدوارهم على اكمل وجه وبفعالية مناسبة ، كل فى مجاله الذى يعمل فيه وفقا لقدراته وخبراته وإمكاناته لصالحه ولصالح المجتمع الذى يعيش فيه ، فإن ذلك يتطلب إدراكا وفهما – من جانب المسنين أنفسهم ومن جانب البيئة الاجتماعية المحيطة – للمرحلة العمرية التى يعيشها المسنون من كافة مجموعات الدراسة على السواء ، بحيث يتضمن هذا الفهم ما تتضمنه هذه المرحلة العمرية من مشكلات ومطالب قد تنطوى على عدد من الحاجات النفسية التى تدعو إلى الاهتمام وتكريس الجهود نحو دراستها وبحثها .

وهو ما دعا بعض الباحثين والمهتمين بمجال كبر السن إلى إعتبار أن مرحلة التقدم فى العمر وما تتضمنه من مطالب تمثل (أزمة) أى أنها فترة تنطوى على مجموعة من المشكلات والحاجات التى يحرص المسنون على تخطيها من خلال تقبلهم للتغيرات الكمية والنوعية المترتبة عليها ، وأن الحرص على تجاوز هذه الأزمة فى ذاته يعتبر مطلبا من مطالب النمو والإرتقاء فى هذه المرحلة العمرية ، ذلك أن النموالارتقاء النفسى يتوقف فى مداه ومحتواه على إشباع حاجات الفرد اشباعا مناسبا ***(محمد عبدالمقصود ،١٩٨٩: ٣٠).***

إن مشكلة الابتعاد عن العمل سواء كان بالإحالة على المعاش أو بعدم القدرة على ممارسته فى حالة إتاحة الفرصة للعودة إليه أو فى حالة الاستمرار فيه تعتبر من أهم

الاحداث التى يواجهها المسن ، وأن العوامل النفسية فى هذا الشأن تعتبر أبلغ أثرا فى هذه المرحلة العمرية من العوامل البيولوجية ، خاصة وأن إنسحاب المسن من عمله أو عدم القدرة عليه قد يكون مفاجئا بصورة لا تترك الفرصة الكافية لبعض المسنين لإعادة توافقهم النفسى والاجتماعى معه ، وأن الكثير من الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع لازالت غير واضحة وأنها تفتقر إلى المزيد من الدراسات والأبحاث.*(عبدالرحمن عيسوى ، ١٩٩٠: ٧٤)*

ويرى عيسوى ١٩٨٠ بأن المسن كغيره من الأفراد فى حاجة ماسة إلى إشباع قدر مناسب من حاجاته الأساسية وعلى رأسها حاجته إلى الشعور بالأمن ، والطمأنينة والحب والسعادة والراحة والانتماء والتقبل لنفسه وللأخرين والشعور بالسيطرة والإبداع ومشاعر الاهتمام . *(عبدالرحمن عيسوى ، ١٩٨٠ : ٧٤ -٧٥)* .

ويتفق بيرين ، Birren ، ١٩٨٠ ، ومصطفى سويف ، ١٩٧٠ على أن عملية التوافق لدى المسنين ترتبط ارتباطا وثيقا بحاجات متعددة لديهم ، ويترتب على عدم إشباعها توترات عضوية أو نفسية أو اجتماعية أوجميعها معا بحيث تختلف فى آثارها حسب أهمية الحاجة ذاتها كما تختلف فى شدتها حسب درجات الإحباط التى يعانى منها المسن *(بيرين Birren ، ١٩٨٠ : ٢١٤) ، (مصطفى سويف ، ١٩٧٠ : ٢٢٧)* .

ويرى *أريك فروم ، ١٩٥٥* أن وراء كل مشكلة يعانى منها الإنسان حاجة من الحاجات لم يتم إشباعها ، أو دافع لم يتحقق ، وأن فهم النفس الإنسانية لابد أن يبنى على تحليل حاجات الإنسان النابعة من ظروف وجوده.*(فروم ، Fromm ، ١٩٥٥ : ٢٦-٢٧)* ولكى نفهم عالم المسنين لابد أن يكون ذلك من خلال فهمنا الموضوعى لحاجاتهم النفسية ومدى تمتعهم بالتوافق .

وتشير معظم الدراسات فى مجال التقدم فى العمر إلى أن هذه المرحلة العمرية مرحلة حافلة بالزيادة فى التوقعات الاجتماعية ومطالب النمو وما يصاحب ذلك من احباطات وصراعات نفسية واجتماعية وخصوصا ما كان منها مرتبطا بترك العمل أو عدم القدرة على الاستمرار فيه والتناقص فى الدخل والتغير فى المركز الإجتماعى وزيادة وقت الفراغ وإتجاهات االمجتمع نحو كبار السن وأسلوب الحياة الجديدة ، بالإضافة إلى زيادة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وما يترتب عليها من تغير فى القيم السائدة فى المجتمع . ***(برودى ، Brody ١٩٧١ : ٦٩ - ٧٠) ، كالسين Calsyn ١٩٩٢ : ٢٤٦*** وهو مايزيد من أهمية وضرورة إشباع الحاجات النفسية بمفهومها الشامل ، وخصوصا حاجات الأمان النفسى التى تلعب دورها الإيجابى والمؤثر فى الوصول بالمسن إلى الطمأنينة والاستقرار والتوازن النفسى والسلام الداخلى ، مما ينعكس إيجابا على البيئة الاجتماعية المحيطة به ، أما إذا انعدم الشعور بالأمان النفسى ترتب على ذلك زيادة الشعور بالقلق والتوتر والاضطراب والشعور الدائم بالخطر، والتهديد ، والعزلة ، والإنفراد وهو ما يؤثر سلبا على زيادة المدى النشيط فى حياة المسنين . ***(عبدالعزيز القوصى ، ١٩٧٥ : ٧٥) (عصام فكرى ، ١٩٧٥ : ٦ - ٨)*** .

ويقرر ماسلو ، Maslow ، ١٩٧٠ بأن حاجات الأمان تشتمل على جوانب متعددة منها " الحاجة إلى الطمأنينة ، والحاجة إلى الاستقرار، والحاجة إلى النظام والدقة ، والترتيب والحاجة إلى تجنب الآلام والإعاقات ، والحاجة إلى المعرفة والفهم ، والحاجة إلى الإعتماد على النفس ، والإستقلال ، والحاجة إلى القوة والقدرة والحاجة إلى الحماية والرعاية .

ويضيف ماسلو ، ١٩٧٠ بأن الشعور بالأمان مطلب يحتاج إليه الإنسان فى مختلف مراحله العمرية من الطفولة إلى الشيخوخة ودون إرضاء هذا المطلب لا يستطيع الفرد أن ينمو نموا سليما بل إنه يصبح أقل قدرة على تحمل أية صعوبات أو مشكلات تصادفه فى الحياة ***(ماسلو Maslow ، ١٩٧٠ : ٧٢ - ٧٣)*** .

واذا كان الشعور بالأمان مطلبا يحتاج اليه الانسان فى مختلف مراحله العمرية فإن دراسة حاجات الامان النفسى لدى المسنين تعد من الدراسات ذات الاهمية الكبيرة المتعلقة ببقاء هذه الفئة العمرية فى جانب السوية والاستقرار والسعادة وهو ما أكدت عليه معظم الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية فى مجال المسنين حيث نادت بتوجيه المزيد من الجهود نحو دراسة ومعرفة هذه المرحلة العمرية والكشف عن حقائقها الإيجابية حتى يحول ذلك دون تحويل المسنين الى فئة هامشية تمثل طاقة مهدورة يمكن الانتفاع بخبراتها وتجاربها ، وعلى الأخص فى المجتمعات النامية التى هى فى أمس الحاجة الى ذلك. ***(فتحى عبد الرحيم ، ١٩٨٢ : ١ - ٣).***

وجاء هذا الاتجاه منسجما مع الاتجاه الإنسانى فى مجال العلوم النفسيه وعلى الأخص فى مجال دراسة الشخصية الذى نادى به ماسلو ***Maslow*** ١٩٥٧ ، والمتمثل فى الاهتمام بالجوانب الاكثر ايجابية فى الإنسان فى كافة مراحلة العمرية خاصة وأن العلوم السلوكية بصورة عامة استطاعت الكشف عن الكثير من نقائص الإنسان وضعفه والآمه ولم تكشف إلا عن القليل عن امكاناته وابداعاته وقدراته التى تفيد الإنسان نفسه وتفيد المجتمع الذى يعيش فيه ***(فرانك ، ت ن سيفرين (ترجمه طلعت منصور) ، ١٩٧٨ : ٤٦).***

وفى ظل هذا الاتجاه تزايد التراكم المعرفى تزايدا ملحوظا من خلال الدراسات والابحاث التى أجراها الباحثون فى هذا المجال ، مما أدى الى ظهور العديد من النظريات التى تناولت العديد من المتغيرات النفسية والاجتماعية المتعلقة بالإنسان ، وخاصة ما يتعلق منها بمجال الحاجات النفسية والتوافق النفسى والاجتماعى لدى كبار السن ، والتى سيتعرض لها الباحث من خلال عرضه للدراسات والأبحاث السابقة وكذلك عند حديثه عن المفاهيم الأساسية، والأطار النظرى ، كما سيتعرض الباحث فى نفس الفصلين المذكورين الى بعض الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بحاجات الأمان النفسى والتوافق لدى المسنين العاملين وغير العاملين بعد بلوغهم سن التقاعد.

والجدير بالإشارة أن معظم تلك الدراسات والأبحاث سواء كانت فى مجال الحاجات أو فى مجال التوافق لدى المسنين قد اجمعت على أن المسنين العاملين وغير العاملين بعد التقاعد يواجهون العديد من المشكلات فى مجال التوافق النفسى والاجتماعى ، وكذلك العديد من المطالب التى تبرز مدى حاجتهم لاشباع حاجاتهم النفسية بصورة عامة ، حاجات الأمان النفسى بصفة خاصة . ومن تلك الدراسات : دراسة ***نهى فهمى ١٩٦٦*** ، ***دراسة سكاى Schaie ١٩٦٨ ، دراسة زاهية مرزوق ١٩٧١ ، دراسة محمد عبدالمحسن الصاوى ١٩٧٧ ، دراسة ماك كارتى McCarthy ١٩٨٢ ، دراسة محمد عياد عاشور ١٩٨٣ ، دراسة ها يلستروكس ، Hailstorks ١٩٨٣ ،دراسة كوين Quinn ١٩٨٣ ، دراسة ويستبروك , Westbrook١٩٨٣ ، دراسة هانسون ، Hansson ١٩٨٦ ، دراسة عبدالحميد حمادة ١٩٩٠ ،دراسة ميشان Meshane ١٩٩٢ ، دراسة حسينى Husaini١٩٩١*** .

لذا فإن الدراسة الحالية ترى بأن موضوع حاجات الأمان النفسى وعلاقتها بالتوافق لدى المسنين الليبين العاملين وغير العاملين بعد بلوغهم سن التقاعد يعد من الموضوعات المهمة التى تستثير للبحث العلمى فى مجال علم النفس والصحة النفسية بصورة تستدعى معها أن تكرس له الدراسات والأبحاث العلمية المتعمقة والتى تعتبر الدراسة الحالية مدخلا لها .

مشكلة الدراسة :

تتحدد مشكلة الدراسة الحالية فى التعرف على طبيعة العلاقة بين بعض الحاجات النفسية (حاجات الأمان النفسى) وبين التوافق لدى المسنين العاملين ، وغير العاملين بعد بلوغهم سن التقاعد ، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤلات الآتية :

١- هل يوجد اختلاف فى ترتيب حاجات الأمان النفسى باختلاف حالة العمل لدى المسنين(غير عاملين - عاملون فى مجال الوظيفة العامة - عاملون فى مجال الشركاء - عاملون لحساب أنفسهم) بعد سن التقاعد .

٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى المسنين من مرتفعى التوافق - منخفضى التوافق فى متوسطات درجات حاجات الامان النفسى والدرجة الكلية .

٣- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى المسنين وفقا لحالة العمل (غير عاملين - عاملون فى مجال الوظيفة العامة - عاملون فى مجال الشركاء - عاملون لحساب أنفسهم) بعد سن التقاعد وذلك فى متوسط درجات حاجات الأمان النفسى والدرجة الكلية .

٤- هل تختلف متوسطات درجات حاجات الأمان النفسى والدرجة الكلية باختلاف تفاعل مستوى التوافق (مرتفع - منخفض) × حالة العمل (غير عاملين - عاملون فى مجال الوظيفة العامة - عاملون فى مجال الشركاء عاملون لحساب أنفسهم) بعد سن التقاعد .

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى أنها تتعرض إلى دراسة العلاقة بين بعض الحاجات النفسية (حاجات الأمان النفسى) والتوافق لدى المسنين العاملين وغير العاملين بعد سن التقاعد من عينة الدراسة ، وهو موضوع فى حاجة ماسة إلى المزيد من الدراسة والبحث حيث لا توجد دراسات تنصب بالبحث على أى جانب من جوانب الحاجات النفسية والتوافق لدى المسنين فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى.

وتبدو أهمية هذه الدراسة أيضا فى ضوء الأهداف التى تسعى إلى الوصول إليها ، مما يلفت الانتباه إلى أهمية هذه الفئة العمرية ، وهو الأمر الذى يساهم مساهمة فعالة فى تحقيق اشباع حاجاتها النفسية وخصوصا حاجات الأمان النفسى ، وكذلك تحقيق التوافق بشكل أفضل ، وهذا يعنى أنه إذا أمكننا أن نستكشف طبيعة العلاقة بين حاجات الأمان النفسى والتوافق لدى المسنين ، فإن هذا يضيف جديدا فى فهمنا للحاجات النفسية والتوافق معا .

وإن أمكن القول بأن دراسة التوافق لدى المسنين العـاملين وغير العـاملين بعد سن التقاعد يشكل أهمية خاصة فإن سوء التوافق لديهم من الممكن أن يكون ناتجا عن نقص فى إشباع حاجات الأمان النفسى .

كما أن دراسة الحاجات النفسية بصورة عامة وعلى رأسها حاجات الأمان بصورة خاصة تعتبر من الوسائل المهمة التى تساعد على فهم الشخصية الانسانية ، وتفسر التمايز والاختلاف فى انماط سلوكها بصورة عامة كما تفيدنا فى التعرف على طبيعة المرحلة العمرية للمسنين وسبر أغوارها ، والتعرف على جوانب القوة وجوانب الضعف فيها مما يساعد فى بناء الخطط وإعداد البرامج التى تؤدى إلى تحقيق سعادة المسنين ورعايتهم على أسس علمية كافية .

كما تمثل الدراسة الحالية بالنسبة للمجتمع الليبى جانبا أساسيا من جوانب الاهتمام بالثروة البشرية التى تعتبر بحق أغلى الثروات فى العصر الحديث ، فكلما ارتقى المجتمع فى مسار التقدم والرقى والازدهار كلما ارتقت عنايته ورعايته بالمسنين . ***(عبداللطيف سالم ، ١٩٨٩ : ٨-٩) ، (محمد سمير عبدالفتاح ، ١٩٨٨ : ٢-٣) .***

وإذا كانت الدراسات السابقة -فى حدود علم الباحث - لم تتعرض بالإشارة إلى مدى إمكانية وجود علاقة بين حاجات الأمان النفسى وبين التوافق لدى المسنين وهل لكل منها تأثير على الأخرى ، فقد رأى الباحث القيام بهذه الدراسة لإلقاء الضوء على جانب مهم فى حياة المسنين العاملين وغير العاملين بعد سن التقاعد، وهو حاجات الأمان النفسى ومدى شعورهم بالتوافق وعلاقة كل منهما بالأخر .

أهداف الدراسة :

تستهدف الدراسة الحالية ما يلى :

- التعرف على الاختلافات فى ترتيب وأهمية حاجات الأمان النفسى لدى المسنين من مجموعات عينة الدراسة وفقا لحالة العمل بعد سن التقاعد (غير عاملين - عاملون فى مجال الوظيفة العامة - عاملون فى مجال الشركاء - عاملون لحساب أنفسهم).

- التعرف على الفروق فى حاجات الأمان النفسى والحاجة إلى الأمان العام بين المسنين (منخفضى التوافق - مرتفعى التوافق) .
- التعرف على الفروق فى حاجات الامان النفسى والامان العام بين المسنين من مجموعات عينة الدراسة وفقا لحالة العمل بعد سن التقاعد (غير عاملين - عاملون فى مجال الوظيفة العاملة - عاملون فى مجال الشركاء - عاملون لحساب أنفسهم).
- التعرف على تأثير تفاعل مستوى التوافق (مرتفع - منخفض) × حالة العمل بعد سن التقاعد (غير عاملين - عاملون فى مجال الوظيفة العامة ، عاملون فى مجال الشركاء ، عاملون لحساب أنفسهم) على حاجات الأمان النفسى والحاجة إلى الآمان العام .

- وأخيرا تستهدف الدراسة أن تسهم من خلال ما يمكن أن تتوصل إليه من نتائج فى توجيه أنظار المسئولين فى مجال الرعاية الإجتماعية فى الجماهيرية إلى خصائص المرحلة العمرية للمسنين بعد سن التقاعد وخصوصا العاملين منهم وغير العاملين ، مما يساهم فى عمليات التوجيه والإرشاد النفسى والإجتماعى لهذه الفئة العمرية ، ويساهم فى بناء وتطوير البرامج اللازمة لرعايتهم وذلك من أجل المحافظة عليهم فى حالة من الصحة الجسمية والنفسية والاجتماعية الجيدة ، وبصورة تحقق لهم أفضل درجة ممكنة من إشباع حاجاتهم النفسية ، وخصوصا حاجات الأمان النفسى ، كما تحقق لهم مستوى أفضل من التوافق مع أنفسهم ومع المجتمع الذى يعيشون فيه وتجعل الإستفادة من خبراتهم وتجاربهم أمرا ممكنا إلى أقصى الحدود لخير المجتمع وسعادته .

مفاهيم الدراسة :

حاجات الأمان النفسى : Self Security Needs

استند الباحث فى تعريفه لحاجات الأمان النفسى فى هذه الدراسة على تعريف ماسلو، ١٩٧٠ لحاجات الأمان الذى أورده فى نظامه للحاجات وفى نظريته فى الدافعية والتى أشار بأنها هى " الحاجة إلى الطمأنينة والاستقرار ، والاعتمادية ، والحماية ، والتحرر من الخوف والقلق والاضطراب ، والحاجة إلى التنظيم والترتيب ، والقانون

والمعرفة والشعور بالسلام وتجنب الآلم والاعاقة والاستثارة ، والحاجة إلى القوة ، والحاجة إلى الحماية من الضوائق المالية ، والتأمين ضد التعطل والشيخوخة والمرض " *(ماسلو، Maslow ١٩٧٠ : ٤١)* .

ويقصد الباحث بدرجة الاشباع فى حاجات الأمان النفسى فى الدراسة الحالية بأنها الدرجة التى يحصل عليها المفحوص على مقياس حاجات الأمان النفسى للمسنين .(من إعداد الباحث) .

التوافق : Adjustment

اعتمد الباحث فى تعريفه للتوافق فى هذه الدراسة على التعريف الذى أوردته (سامية القطان ، ١٩٨٢) للتوافق لدى المسنين والتى استندت فيه على رؤية (ايركسون Erikson ١٩٦٣) للتوافق والذى أشارت فيه إلى أن التوافق لدى المسنين " يعنى الرضا من الناحية الإنفعالية عن الذات بمعنى تقبل الفرد لذاته ولحياته بعيدا عن أحاسيس المرارة أو الندم ، وهذا الرضا على المستوى الانفعالى يستحيل أن يكون بغير نضج واكتمال للأنا يتبدى فى سيطرتها على ذاتها بينما يتبدى فى المجال الاجتماعى فى إستقلالية تبعد الفرد عن التبعية وتجعله قادرا ليس فقط على المشاركة فى مظاهر الحياة الإجتماعية ، بل وأيضا على تكوين علاقات إجتماعية ناضجة . *(سامية القطان ، ١٩٨٢ : ٩)* .

ويقصد الباحث إجرائيا بمستوى التوافق فى هذه الدراسة بإنه الدرجة التى يحصل عليها المفحوص فى التوافق العام الناتج من مجموع بعدى التوافق النفسى والاجتماعى كما يقيسه مقياس التوافق للمسنين من إعداد *(سامية القطان ، ١٩٨٢)* .

المسنون : The Elderly

يقصد الباحث بالمسنين فى هذه الدراسة الأفراد الذين بلغوا السن القانونية للإحالة على المعاش ، المحددة فى القوانين الليبية وهى سن (٦٢) سنة ميلادية كاملة سواء كانوا من غير العاملين بعد التقاعد أو ممن عادوا لمزاولة العمل فى مجال الوظيفة العامة أو من العاملين أساسا فى مجال الشركاء أو العاملين لحساب أنفسهم .

والمعرفة والشعور بالسلام وتجنب الآلم والاعاقة والاستثارة ، والحاجة إلى القوة ، والحاجة إلى الحماية من الضوائق المالية ، والتأمين ضد التعطل والشيخوخة والمرض " *(ماسلو، Maslow ١٩٧٠ : ٤١)* .

ويقصد الباحث بدرجة الاشباع فى حاجات الأمان النفسى فى الدراسة الحالية بأنها الدرجة التى يحصل عليها المفحوص على مقياس حاجات الأمان النفسى للمسنين .(من إعداد الباحث) .

التوافق : Adjustment

اعتمد الباحث فى تعريفه للتوافق فى هذه الدراسة على التعريف الذى أوردته (سامية القطان ، ١٩٨٢) للتوافق لدى المسنين والتى استندت فيه على رؤية (ايركسون Erikson ١٩٦٣) للتوافق والذى أشارت فيه إلى أن التوافق لدى المسنين " يعنى الرضا من الناحية الإنفعالية عن الذات بمعنى تقبل الفرد لذاته ولحياته بعيدا عن أحاسيس المرارة أو الندم ، وهذا الرضا على المستوى الانفعالى يستحيل أن يكون بغير نضج واكتمال للأنا يتبدى فى سيطرتها على ذاتها بينما يتبدى فى المجال الاجتماعى فى إستقلالية تبعد الفرد عن التبعية وتجعله قادرا ليس فقط على المشاركة فى مظاهر الحياة الإجتماعية ، بل وأيضا على تكوين علاقات إجتماعية ناضجة . *(سامية القطان ، ١٩٨٢ : ٩)* .

ويقصد الباحث إجرائيا بمستوى التوافق فى هذه الدراسة بإنه الدرجة التى يحصل عليها المفحوص فى التوافق العام الناتج من مجموع بعدى التوافق النفسى والاجتماعى كما يقيسه مقياس التوافق للمسنين من إعداد *(سامية القطان ، ١٩٨٢)* .

المسنون : The Elderly

يقصد الباحث بالمسنين فى هذه الدراسة الأفراد الذين بلغوا السن القانونية للإحالة على المعاش ، المحددة فى القوانين الليبية وهى سن (٦٢) سنة ميلادية كاملة سواء كانوا من غير العاملين بعد التقاعد أو ممن عادوا لمزاولة العمل فى مجال الوظيفة العامة أو من العاملين أساسا فى مجال الشركاء أو العاملين لحساب أنفسهم .

حالة العمل : Work Status

ويقصد الباحث بحالة العمل فى هذه الدراسة تلك الحالة التى يكون عليها المسنون من مجموعات الدراسة الأربع بالنسبة للعمل بعد بلوغهم سن التقاعد والتى تمثلت فى الحالات الأتية :

مجموعة غير العاملين ، مجموعة العاملين فى مجال الوظيفة العامة ، مجموعة العاملين فى مجال الشركاء ، مجموعة العاملين لحساب أنفسهم .

المسنون غير العاملين : Non-Working Elderly

يقصد الباحث بالمسنين غير العاملين بعد سن التقاعد فى هذه الدراسة الأفراد الذين بلغوا السن القانونية للتقاعد وهى(٦٢) سنة ميلادية كاملة ممن كانوا يعملون فى إدارات ومؤسسات وهيئات الدولة ولا يزاولون أى عمل بعد تقاعدهم ، و يتقاضون معاش الشيخوخة الضمانى وفقا لقانون الضمان الاجتماعى رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ .

المسنون العاملون فى مجال الوظيفة العامة : Elderly State Employees

يقصد الباحث بالعاملين فى مجال الوظيفة العامة فى هذه الدراسة بأنهم الأفراد الذين بلغوا السن القانونية للتقاعد وهى (٦٢) سنة ميلادية كاملة ممن عادوا إلى مزاولة العمل بعد تقاعدهم .

المسنون العاملون فى مجال الشركاء : Elderly Parteners

يقصد الباحث بالعاملين فى مجال الشركاء فى هذه الدراسة بأنهم جميع الأفراد الذين بلغوا سن(٦٢) سنة ميلادية كاملة ممن يعملون بالوحدات أو المنشأت الإنتاجية على إختلاف تخصصاتهم ويطبق بشأنهم قانون (شركاء لا أجراء) محاسبيا بحيث يكون دخل الشركاء فيها نصيبا فى الأرباح الصافية يتحدد بعد خصم نصيب المواد الخام وأدوات الانتاج .

المسنون العاملون لحساب أنفسهم : Selfe-mployed Elderly

يقصد الباحث بالعاملين لحساب أنفسهم فى هذه الدراسة بأنهم مجموعة العاملين من أصحاب المهن والحرف الحرة ممن بلغوا (٦٢) سنة ميلادية ولا يعملون لدى الغير وكذلك أصحاب الأعمال الزراعية أو الصناعية (الصغيرة) أو التجارية (الموزعين لأفراد) أوغيرها التى لا يطبق فيها نظام الشركاء .

حدود الدراسة : Limits of the study

تتحدد الدراسة الحالية بالعينة المستخدمة فيها وهى عينة من المسنين الليبين العاملين وغير العاملين بعد بلوغهم سن (٦٢) سنة ميلادية كاملة وهى سن التقاعد بالنسبة للعاملين وفق أحكام قانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٦ وهم من المقيمين فى بلدية طرابلس العاصمة وفروعها وقد قسمت العينة إلى أربع مجموعات وفقا لمتغير حالة العمل (غير عاملين – عاملون فى مجال الوظيفة العامة – عاملون فى مجال الشركاء – عاملون لحساب انفسهم) وقد أقتصرت عينة الدراسة على الذكور فقط حيث إن الرجال مايزالون يمثلون الغالبية العظمى من حالات التقاعد وحالات مزاولة العمل بعد سن (٦٢) سنة.

كما تتحدد الدراسة أيضا بالموضوع الذى تتصدى له والذى يرتبط بمجموعة المتغيرات موضع الاهتمام وتتحدد كذلك بالمنهج المتبع فى الدراسة وهو المنهج الوصفى بحدوده الاحصائية التى تم تطبيقها على أفراد عينة الدراسة وبالأدوات المستخدمة فيها وهى أدوات قام الباحث بإعداد بعضها واختار البعض الأخر بما يتمشى مع أهداف الدراسة وأخيرا بالأساليب الاحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات والتحقق من فروض الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واستخلاص نتائجها .